

جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج  
الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية  
الدورة الثانية  
نيروبي، 5-9 حزيران/يونيه 2023

## المدن المتنوعة بيولوجياً والقادرة على الصمود: تعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في التخطيط الحضري والإقليمي

نص مقدم من إكوادور وألمانيا وأوروغواي وباكستان وبيرو وسنغافورة وكوستاريكا وكولومبيا

إن جمعية موئل الأمم المتحدة،

إن تُشدّد على أهمية خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(1)</sup> وولاية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) بصفته مركز التنسيق للحضرة المستدامة والمستوطنات البشرية في منظومة الأمم المتحدة، وبصفته الوكالة الراعية لتنفيذ الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة،

وإن تُؤكد أهمية الالتزامات التحويلية للخطة الحضرية الجديدة<sup>(2)</sup>، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، والاستدامة البيئية والتنمية الحضرية القادرة على الصمود، والتنوع البيولوجي، وحماية النظم الإيكولوجية وإصلاحها واستخدامها المستدام، والقدرة على الصمود والتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره لتحقيق خطة عام 2030،

وإن تحيط علماً بأحدث تقرير للأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة<sup>(3)</sup>، الذي يصف الإجراءات التي يمكن أن تتخذها المدن لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره محلياً،

وإن تحيط علماً أيضاً بتقرير موئل الأمم المتحدة عن المدن العالمية لعام 2022، المعنون تصور مستقبل المدن<sup>(4)</sup>، الذي يؤكد عدم إمكانية الحفاظ على استدامة النمو الاقتصادي والقدرة على الصمود من دون سد فجوات البنية التحتية عبر التسلسل الريف الحضرى المتصل من خلال التخطيط الإقليمي الملائم والقدرة المحسنة للمستوطنات البشرية على تعزيز دورها المحوري في تحقيق مصائر مستقبلية مستدامة،

(1) قرار الجمعية العامة 1/70.

(2) قرار الجمعية العامة 256/71، المرفق.

(3) A/76/639-E/2022/10.

(4) [https://unhabitat.org/sites/default/files/2022/06/wcr\\_2022.pdf](https://unhabitat.org/sites/default/files/2022/06/wcr_2022.pdf)

وإن تُرحب بنشر مساهمة الفريق العامل الثاني، *تغيّر المناخ 2022: الآثار والتكيف والضعف*، في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ (2022)<sup>(5)</sup>، التي تشمل المعارف المتعلقة بالترابط بين المناخ والنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والمجتمعات البشرية، وتوثّق أثر تغيّر المناخ على المناطق الحضرية، وإن تُرحب أيضاً بتقرير *التقييم العالمي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية* الصادر عن المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (2019)، الذي يؤكد أن التنوع البيولوجي يتدهور في جميع أنحاء العالم بمعدلات لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية،

وإن تُشير إلى قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 5/5 بشأن الحلول القائمة على الطبيعة لدعم التنمية المستدامة، الذي يسلم بتعريف الحلول القائمة على الطبيعة وبأنها من بين الإجراءات التي تؤدي دوراً أساسياً في الجهد العالمي الشامل الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق التصدي بفعالية وبكفاءة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الرئيسية، مثل التنمية الحضرية،

وإن تُشير أيضاً إلى أهمية النهج القائمة على النظم الإيكولوجية، على النحو المنفق عليه في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، للحفاظ على القدرة على الصمود وزيادتها والحد من الضعف لدى الناس والنظم الإيكولوجية التي يعتمدون عليها،

وإن تُشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة 167/77 المؤرخ 28 كانون الثاني/ديسمبر 2022، الذي يُشجع المنظمات المعنية على أن تجعل الحلول القائمة على الطبيعة والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية ونهج الإدارة والحفظ الأخرى جزءاً لا يتجزأ من تخطيطها الاستراتيجي، حسب الاقتضاء، في جميع القطاعات،

وإن تُشير إلى قرار مجلس الإدارة 17/23 بشأن التنمية الحضرية المستدامة من خلال توسيع نطاق الوصول العادل إلى الأراضي والإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية،

وإن تحيط علماً بنتائج الدورة الحادية عشرة للمنتدى الحضري العالمي التي عقدت تحت عنوان "تحويل مدننا من أجل مستقبل حضري أفضل"،

وإن تُسلم بأنه لا يوجد نهج "واحد يناسب الجميع"، وبأن جهود تعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في التخطيط الإقليمي الحضري ينبغي أن تُنفذ بطريقة متوازنة ومتكاملة، وأن تراعي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، بهدف معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع صعبة، وتعزيز فرص العمل والفرص المهنية المدرة للدخل لتلك المجتمعات المحلية، مع مراعاة التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية،

وإن تلاحظ عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021-2030) وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإن تُشير إلى قرار الجمعية العامة 300/76 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2022 بشأن حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة،

وإن تُرحب بإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الذي اعتمد في عام 2022، والذي يدعو هدفه 12 إلى زيادة كبيرة مستدامة في مساحة المناطق الخضراء والزرقاء وجودتها وترابطها وإمكانية الوصول إليها وما تحققه من فوائد في المناطق الحضرية والمناطق المكتظة بالسكان من خلال تعميم حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام، وضمان التخطيط الحضري الشامل للتنوع البيولوجي، وتعزيز التنوع البيولوجي المحلي، والترابط والسلامة الإيكولوجيين، وتحسين صحة الإنسان ورفاهه وعلاقته بالطبيعة، والمساهمة في الحضرة الشاملة للجميع والمستدامة، وفي توفير وظائف النظم الإيكولوجية وخدماتها،

وإن تُرحب على وجه الخصوص بالهدف 19 لإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي التزم بموجبه الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي "بزيادة كبيرة وتدرجية في مستوى الموارد المالية من جميع

(5) متاح في: [https://report.ipcc.ch/ar6/wg2/IPCC\\_AR6\\_WGII\\_FullReport.pdf](https://report.ipcc.ch/ar6/wg2/IPCC_AR6_WGII_FullReport.pdf)

المصادر، بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب ويسهل الوصول إليها، بما في ذلك الموارد المحلية والدولية والعامّة والخاصة، وفقاً للمادة 20 من الاتفاقية، من أجل تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، مع تعبئة ما لا يقل عن 200 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً حتى عام 2030، وهو ما يمكن أن يُساهم في زيادة التنوع البيولوجي للمدن وقدرتها على الصمود،

وإنّ ترحب بالمناقشات التي جرت في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، تشجعها الالتزامات الطوعية المنصوص عليها في الإجراء المتعلق ببرنامج عمل المياه، الذي سيعبّل بالجهود المبذولة لتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق ضمان حصول الجميع على المياه النظيفة والصرف الصحي، ،

وإنّ تُسَلِّم بأن هناك العديد من العمليات والاتفاقات الدولية التي يمكن أن تُساهم في تحقيق القدرة على الصمود في المناطق الحضرية، على نحو يتسق مع الأولويات والظروف الوطنية، وبأن هذه العمليات تُبرز من جانبها أهمية الكيانات دون الوطنية، ولا سيما الحكومات والسلطات المحلية، في معالجة فقدان التنوع البيولوجي وبناء القدرة على الصمود،

1- تطلب إلى المديرية التنفيذية أن تُشجع على تحقيق تحول في الحضرة يراعي التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وأن تدعم الدول الأعضاء وأعضاء وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، في حدود الموارد المتاحة، من خلال ما يلي:

(أ) تعزيز تعميم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في التخطيط والإدارة الحضريين والإقليميين؛

(ب) تعزيز المواءمة على جميع مستويات الحكومة فيما يتعلق بالسياسات الحضرية التي تراعي جميع السياقات الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية<sup>(6)</sup>؛

(ج) تعزيز الفرص المهنية وفرص العمل المدرة للدخل الناشئة عن حفظ التنوع البيولوجي واستعادته واستخدامه المستدام وإدارته من أجل الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع صعبة؛

2- تطلب أيضاً إلى المديرية التنفيذية أن تنشئ، رهنأ بتوافر الموارد، فريق خبراء استشارياً دولياً مفتوح العضوية معنياً بالمدن المتنوعة بيولوجياً والقادرة على الصمود، على أساس التوازن الإقليمي وبالتعاون مع المؤسسات والمنظمات والشبكات والخبراء المشاركين بالفعل في مفهوم المدن المتنوعة بيولوجياً والقادرة على الصمود، بما في ذلك أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وكيانات الأمم المتحدة الرئيسية، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لإصدار مجموعة أدوات بشأن التنمية الحضرية من أجل مدن متنوعة بيولوجياً وقادرة على الصمود بغية:

(أ) تجميع أمثلة لأفضل الممارسات المتاحة التي تُساهم في زيادة التنوع البيولوجي والقدرة على الصمود للمدن، استناداً إلى أفضل الأدلة والعلوم المتاحة؛

(ب) تقييم المعايير والمقاييس والمبادئ التوجيهية الحالية التي تُعزز بفعالية زيادة التنوع البيولوجي والقدرة على الصمود للمدن، مع مراعاة التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية؛

(6) انظر: المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، *Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services: Summary for Policymakers* (بون، 2019)، الفقرة 39.

(ج) تحديد احتياجات الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع صعبة والمسارات المحتملة لتوليد فرص مهنية وفرص عمل لهذه المجتمعات المحلية من خلال حفظ التنوع البيولوجي واستعادته واستخدامه المستدام وإدارته داخل المدن؛

(د) تجميع أمثلة على المنهجيات المبتكرة للتخطيط المكاني وإدارة المدن للمساهمة في حفظ التنوع البيولوجي وصونه واستعادته واستخدامه المستدام من خلال طائفة من إجراءات الحفاظ والصون والاستعادة والإنشاء التي تستجيب للحالات المختلفة للموائل الطبيعية داخل المدن وحولها، مع مراعاة مختلف الظروف الإقليمية والوطنية ودون الوطنية؛

3- *تطلب كذلك* إلى المديرية التنفيذية أن تساعد في بناء القدرات، رهناً بتوافر الموارد، من خلال المساعدة التقنية والتوجيه لتحسين تنمية المهارات والقدرات وتعزيزها في مجال إدارة التنوع البيولوجي في التخطيط الحضري لكي تتمكن البلدان من تحسين العمليات التي تُمكن من تحويل المدن إلى مدن متنوعة بيولوجياً وقادرة على الصمود؛

4- *تطلب* إلى المديرية التنفيذية أن تُساعد الدول الأعضاء وأعضاء الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، لا سيما البلدان النامية، في تحديد خيارات لدعم الاستثمار المستدام في المدن المتنوعة بيولوجياً والقادرة على الصمود، وتبادل المعلومات بشأن الموارد المالية من أجل تنفيذ إجراءات ذات صلة، بناء على الطلب ورهناً بتوافر الموارد؛

5- *تطلب* إلى المديرية التنفيذية أن تساعد، بالتشاور مع الشركاء المناسبين وفي حدود الموارد المتاحة، الدول الأعضاء وأعضاء وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، بناءً على طلبها، في وضع مشاريع وبرامج تجريبية لتشجيع اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن المدن المتنوعة بيولوجياً والقادرة على الصمود، بما في ذلك تدابير الحفاظ والإصلاح والاستخدام المستدام؛

6- *تطلب* إلى المديرية التنفيذية أن توضح الروابط بين المدن المتنوعة بيولوجياً والقادرة على الصمود وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي عن هذه المسألة؛

7- *تطلب* إلى المديرية التنفيذية أن تقدم مجموعة الأدوات بشأن التنمية الحضرية من أجل مدن متنوعة بيولوجياً وقادرة على الصمود، إلى المجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة في دورته الأخيرة لعام 2024 للنظر فيها؛

8- *تطلب* إلى المديرية التنفيذية أن تدعو، وفقاً لاستراتيجية موئل الأمم المتحدة لتعبئة الموارد، إلى عقد اجتماع لمجموعة من مؤسسات التمويل، بما فيها المؤسسات الإقليمية، لدعم تنفيذ المؤسسات المالية للسياسات التي تحاكي المدن الأكثر تنوعاً بيولوجياً والأكثر قدرة على الصمود من خلال بناء القدرات والحلول المتوائمة بما يناسب السياق؛

9- *تُشجع* الدول الأعضاء على المساهمة في تنفيذ هذا القرار من خلال زيادة المساهمات في صندوق الأموال غير المخصصة لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية أو من خلال التمويل المخصص بشروط ميسرة أو التمويل المخصص؛

10- *تُشجع* المديرية التنفيذية على استكشاف مزيد من الخيارات لجمع الأموال من جميع المصادر المناسبة لدعم تنفيذ هذا القرار؛

11- *تطلب* إلى المديرية التنفيذية أن تقدّم تقريراً إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة في دورتها السادسة عن حالة تنفيذ هذا القرار.